

الفصل الخامس

أيدولوجية العالم : تباينات فى إطار كوميونيتاريانى

بالطبع لن تكون هناك أيدولوجية واحدة للعالم ، لكن ستكون هناك ضغوط متباينة تدفع إلى «تجانس أيدولوجى» . ومن وجهة نظر إزرا فوجل (١٩٨٧) أن من أهم هذه الضغوط التصاعد التنافسى لشرق آسيا* ، حيث يرى أن استمرار هذا التصاعد سيؤدى إلى نظام دولى أكثر كوميونيتاريانى more communitarian فيه تكامل شركات البيزنس حول العالم ؛ مما يؤدى إلى إدارة أكثر عالمية للتنافسية . هذا ومن الثابت كما جرت الإشارة من قبل أن الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت تغييراً فى القواعد والعلاقات الخاصة بالبيزنس والحكومة فى الولايات المتحدة وذلك نتيجة أمرين مهمين : هما الحاجة إلى مواجهة التنافسية اليابانية ، والحاجة إلى التكامل البيئى . إن هذا التغيير يشكل خروجاً عن الأيدولوجية الفردية . إن المؤسسات والمجتمعات التى تمارس (أو تتجه إلى) الخروج عن الأيدولوجية الفردية تصبح عملياً فى مرحلة تحول بالنسبة للنموذج الاسترشادى ؛ فهى تخرج من باراديم قديم إلى باراديم مختلف .

وبينما تسير الأمور على هذا النحو يصبح من المقيد التعرف على (أو محاولة تحديد) عناصر الأيدولوجية الكوميونيتاريانية .

إن هذه الأيدولوجية تتكون من ستة عناصر :

- ١ - التواصلية المجتمعية أو الكوميونيتاريانية communitarianism (وتتصف بالمساواة أو التعادلية فى النتيجة ، وفى التسلسل الهرمى hierarchy) .
- ٢ - الإجماع العام (سواء بالإجبار أو بالطاعة) .
- ٣ - حقوق وواجبات العضوية .
- ٤ - الحاجات المجتمعية .
- ٥ - حكومة تخطيطية نشطة .
- ٦ - الكلية (التناول الكلى) holism .

وقبل تناول هذه العناصر ببعض التفصيل تجدر الإشارة إلى أن المجتمع

(*) بعد عشر سنوات من وجهة النظر هذه وقعت الأزمة المالية المشهورة لدول شرق آسيا ، فهل يعنى ذلك شيئاً بالنسبة للتناقض بين الفردية والكوميونيتاريانية ، ذلك أمر سنشير إليه فى الفصل السادس (عارض الكتاب) .

community شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له . إنه شيء عضوي له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هي الأفراد . فالمجتمع ككل كائن له احتياجات خاصة وملحة ، وهي احتياجات تذهب إلى أبعد من احتياجات أعضاء من الأفراد . ومن هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع (سواء هو مصنع أو مدرسة أو شارع أو دولة ... إلخ) مصمم جيداً فإن هوية أعضائه المكونين له ستتحده به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس ، وكان المجتمع فقيراً في التصميم (وبالتالي فقير في الهوية والأعضاء) فسيغترب أفراداه ويحبطون .

وفيما يلي إطلالة موجزة على عناصر الأيديولوجية الكوميونيتارية :

١ - المساواة أو التعادلية في النتيجة أو في البناء التنظيمي الهرمي :

المجتمع الطيب الناجح هو الذي يوائم نفسه لتحدي وجود عدم المساواة في البيئة الخارجية له ؛ بحيث يستطيع من (خلال نشاط مجتمعي) أن ينتج مساواة لأعضائه . هذا ، ويجد الأفراد ذواتهم من خلال معرفة وقبول مكانهم في البناء المجتمعي ، حيث يتم ذلك بطرق مختلفة (منها على سبيل المثال نظام سلسلة الامتحانات المتتابعة الصعبة للتلاميذ في اليابان ، والتي من خلالها تبرز النخبة - ومنها أيضاً - في زمن مضى العلاقة بالآلة أو الملك ... إلخ) .

٢ - الإجماع العام :

يحدث ذلك بشكل أوتوقراطي (بالعلاقات التسلطية والأوامر) أو بشكل ديمقراطي من خلال وسائل المشاركة ؛ فمثلاً يأتي حق الإدارة في الأنظمة الديمقراطية من المدارين (العاملين) أنفسهم ، بينما يأتي من الحكومة في الأنظمة الأوتوقراطية (التسلطية - الاستبدادية) . وفيما يلي بعض السلوكيات في عدد من البلدان فيما يتعلق بالإجماع العام :

- في الولايات المتحدة تأتي ممارسات الإجماع أو الاتفاق تحت مسميات مختلفة (مثل تطوير المؤسسة - تطوير العاملين - مشاركة العمال في الإدارة - برامج الجودة ... إلخ) .
- في ألمانيا تعتبر فكرة مشاركة العمال في قرارات تسيير العمل فكرة متعمقة في التقاليد المجتمعية الألمانية (وربما تكون عنصراً هاماً قد ساعد في إحياء التنافسية الألمانية) .
- في كوريا الجنوبية واليابان كما في البرازيل والمكسيك يفرض الإجماع عادة من خلال نخبة حاكمة ، ومن خلال دور قيادي للحكومة في تصميم الاتفاق (أو الإجماع) وفي تنفيذه .

- فى المملكة المتحدة تتعمد مشكلة الإجماع نتيجة الشعور الطبقي .

٣ - حقوق وواجبات العضوية :

توجد مشكلة فى الغرب وهى أن الاشتراكية الأوروبية والليبرالية الأمريكية تجاهلتا الواجبات وركزتا على الحقوق (أو لم يوضحا الواجبات بقدر توضيح الحقوق نفسه) . وأما فى البلدان التى لم يحدث فيها اضمحلال للمجتمعية بواسطة الفردية (مثل اليابان) ، فإننا نجد الواجبات تكافئ الحقوق من ناحية الأهمية وربما تزيد عليها . ومن التقاربات الحادثة الآن على مستويات مجتمعية تتزايد فى حجمها ؛ بحيث تكاد تشمل العالم ككل ، توكيد الدور المجتمعى فى حقوق إنسانية معينة (مثل حق الصحة) .

٤ - الحاجات المجتمعية :

فى المجتمع الكوميونيتاريانى يكون دور الحكومة تعريف حاجات المجتمع وضمان تطبيق هذه الحاجات . فالحاجات الخاصة بالهواء النقى والماء الصالح والأمان والطاقة والوظائف والتصدير التنافسى ، وما فى إطار ذلك تصبح حاجات أكثر تفرداً ووضوحاً وأهمية من الناحية المجتمعية عما قد يحتاجه المستهلك الفرد . وبالتالي فإن وسائل تحديد حاجات المجتمع تتطلب انتباهاً مجتمعياً صريحاً ويتم تحديد هذه الاحتياجات بواسطة الحكومة أو مشاركتها ، بعدها يجرى إحداث توافق بين نشاط البيزنس والحاجات المجتمعية . وأما فى المجتمع الذى يقوم على الفكر الفردى individualism فإن المصلحة العامة تبرز من خلال المناورات ، التى يمارسها أصحاب المصالح ، ومن خلال المحاولات الحرة والضارية التى تقوم بها عديد من الشركات فى إطار السباق لإرضاء المستهلكين .

إن تنظيم التعامل مع حاجات المجتمع ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك سلعاً تعتمد تنافسياتها على رضاء المستهلك (مثل بيع الأحذية) ويكون هذا كافياً لسد حاجة المجتمع . وأما فى سلع أخرى مثل الغذاء والدواء يتطلب الأمر تنظيمياً مجتمعياً regulation .

وفى أمور مختلفة مثل صناعة الطاقة والاتصالات الفضائية وأعمال البنوك ربما تكون التشاركية بين الحكومة والبيزنس طريق أفضل لإحداث توافق فى سد الحاجات المجتمعية .

٥ - حكومة تخطيطية نشطة :

استكمالاً لمسئولية الحكومة فى تعريف حاجات المجتمع ، فإنه يقع عليها عبء التنسيق ووضع الأولويات والتخطيط بشأن التعرف على وتطبيق هذه الحاجات . وفى هذا الخصوص تكون الحكومة الجيدة كفئة ومسئولة فى موضوعات صعبة (مثل :

نقاء البيئة - الإمداد بالطاقة - الاستقرار الاقتصادي والنمو - التنافسية العلمية) ، إن هذه الحكومة يمكن أن تكون ديمقراطية أو أوتوقراطية ، أو أن تكون مركزية (نسبياً) مثل اليابان وكوريا الجنوبية أو فيدرالية مثل البرازيل .

٦ - الكلية holism والاعتماد المتبادل :

إن الهشاشة التي صار عليها المحيط الجوى للأرض biosphere توضح بشكل درامى الحقيقة الفلسفية والبيئية «أن كل شيء مرتبط بكل شيء» . هناك إذا علاقة متبادلة لكل الأشياء interrelatedness . إن هذه المسألة توضح أهمية الكلية holism . ينبغى إذا تطبيق الكلية عند محاولة فهم أى مجال معين لمجتمع ما ، وليكن مثلاً الأداء الاقتصادى ، حيث يكون من الضرورى رؤية المجتمع كمنظومة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار الأدوار الحرجة والعلاقات الخاصة بكل من البيزنس وقوة العمل والمؤسسات الحكومية والتعليمية ... إلخ .

وهكذا ، بالنسبة لشخص له رؤية كلية holist ، ليس هناك فصل بين ما يشير إليه الاقتصاديون على أنه "macro" أو "micro" (أى كلى أو جزئى) ، إن الفردية - فى المقابل - تعميناً عن كلية الحقيقة .

فى المجتمع الفردى يقال «إذا قوينا المؤسسات الاقتصادية الفردية ، فإن قوى السوق سوف تعيد تأهيل المجتمع ...» هذا هو الافتراض الزائف فى شكل براءة اختراع ، وأما فى المجتمعات الكومونيوتاريانية الناجحة فإنه توجد أمثلة بالمشات وربما بالآلاف لهيئات مجتمعية ناجحة ، تخبرنا بما هو مفيد ، يتم دائماً المفيد من خلال: تعريف المجتمع وحاجاته - حصد المنح العامة من المصادر المتاحة - تنمية إسكان مدعم ، تأمين الحماية بالشرطة - غريلة أعضاء المجتمع - تأسيس معايير للحقوق لكل أعضاء المجتمع - فرض الانضباط المجتمعى - الإمداد بالخدمات الاجتماعية التى تشمل الصحة الوقائية - الاستشارات الدوائية - المساعدات التعليمية - التدريب على الوظائف - تجهيز وظائف جديدة ... إلخ .

وعند التعامل على المستوى الدولى من منظور كلى ، نجد - على سبيل المثال - أن مشكلة ديون العالم الثالث تتطلب فهماً لنظام التجارة العالمية ، ثم تحليل الموانع التى تعرقل قدرة البلدان المدينة على التنافسية فى هذا النظام ؛ بحيث تكسب عملة أجنبية يمكنها بها سداد الديون .

وختاماً يمكن القول أنه إذا كنا نتحرى الدقة فإن أحد الأغراض الرئيسية للتحليل الأيدولوجى هو السماح بدقة أكثر مما هو مصحوب حالياً بكلمات مثل رأسمالية - اشتراكية - شيوعية - يسارى - يمين - ليبرالى - محافظ .

الخلاصة

بينما سيكون للكوميونيتاريانية في المجتمعات المختلفة أشكالها التي ستتكون من خلال عمليات تأزم ، فإن على القيادة أن تمنع تحول الأزمة إلى كارثة ، وذلك بمعنى أن يتم أحسن استخدام لأقل تأزم ممكن بهدف إحداث أعلى قدر من التغيير . هذا يتطلب التبكير في إدراك حاجات المجتمع وتعريفها ، ويتطلب كذلك التصميم الفنى الجيد للمؤسسات والحواجز التي تقابل هذه الحاجات . وهو أيضاً هدف رئيسى للقيادة أن تحقق أحسن ما يمكن من كوميونيتاريانية .

ليس هناك شيئاً هو لذاته طيب أو سيء بخصوص الكوميونيتاريانية ، فلا توجد أيديولوجية تحتكر الخطيئة أو الفضيلة . وأما عن الفردية فمع كل مالها من تألق ، فإنها قد سوغت العبودية في الولايات المتحدة . . على الأقل في عيون الجنوبيين . حيث قد جرى اعتبار العبيد «ملكيات» ، وكانت الملكيات تحدد (أو تقبل) من خلال الأيديولوجية المتسيدة .

إن ما نأمله ونحن نعبّر إلى القرن الـ ٢١ ، هو أن يستخدم العالم أحسن ما لديه ومن عناصر خاصة الفردية ، فالفردية تعد بالديمقراطية ، والكوميونيتاريانى قد يعطى أو لا يعطى للديمقراطية قدرها ، حيث يراها فقط كواحدة من الطرق الخاصة بتعريف حاجات المجتمع . الفردية تخض على إجماع طوعى ، وأما الكوميونيتاريانية فإنها ترى أنه قد يكون من الضروري استخدام الضغط لضمان الوصول إلى إجماع . المشاركة partnership بين الحكومة والبيزنس قد تخدم الأغراض الكوميونيتاريانية، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى «الفاشية»^(*) ، لذا فإنه يجب أن يتم تعريف التشاركية باحتراس ووضوح من حيث : أغراضها - ما إذا تكون سرية مقننة أم علنية صريحة - ... وهكذا ، فالكلية holism بدون انضباط وخبرة تكون غشاً وعاراً .

هناك - بالتالى - خطر كامن فى هذه الأيديولوجية العالمية . وأحسن طريق لتجنب هذا الخطر هو أن نكون شفافين وواضحين وواقعيين بخصوص ما نفعل ، وأن نكون متبهيين للانعكاسات الأيديولوجية لكل فعل . بعد ذلك يمكن أن نصل إلى أحسن ما يمكن من عولة .

وفى النهاية يوجد التحدى الخاص بالانسجام والتناغم ، وليس العملاقة

(*) الفاشية Fascism : نظام أو حركة أو فلسفة سياسية ، تمجد الدولة والعرق ، وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطى مركزى على رأسه زعيم دكتاتورى ، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومى .

meshing-and not merging بين التباينات القومية الخاصة بالكوميونيتاريانية ، وذلك من أجل خلق أساس شرعى للآليات الحكومية الدولية - عبر القومية - والتي من خلالها تمارس إدارة العولمة .

إن الإجماع الكوكبى الذى يمكن التعويل عليه يأتى فقط من المجتمعات القومية national communities ، التى تعرف مصالحها والتى تثق فى أنها تقوم بأحسن استخدام لثرواتها . إن هذا الإجماع الكوكبى global consensus ينبثق من قوة الأوطان وليس من الضعف ؛ فهو يركز على إحساس حقيقى بتبادلية مفادها أن العالم ينجح ويتقدم ، طالما أن كل كيان فيه ينتج ويتقدم ، ومن ناحية أخرى تتحقق قوة الوطن أو الأمة ، من خلال الانسجام بين الممارسة الوطنية والأيدولوجية الخاصة بهذه الممارسة .

وبالنسبة للولايات المتحدة فحتى تقود بفاعلية فى إنشاء مؤسسات كوكبية مثل منظمة الاقتصاد العالمى التى أشيرنا إليها من قبل ، تحتاج ليس فقط بأساً اقتصادياً وسياسياً ، ولكن اعترافاً وتقديراً بالمنظور الأيدولوجى لهذا البأس هذا المنظور ، يكمن فى إطار كوميونيتاريانى . وبالتأكيد من المطلوب أن يتأكد داخل هذا الإطار أن فكرة احتياجات المجتمع يقابلها الاعتراف بأن المجتمع المعنى the relevent community بالنسبة لعدد من الاحتياجات هو العالم (الكوكب) ، وأنه أمر واقع على المدى الطويل أن حاجات المجتمعات القومية لا تنفصل عن حاجات مجتمع العالم .

القصد الرئيسي من هذا التعقيب هو طرح قضايا جديدة حرجة ناتجة عن استيعاب (أو الانتباه إلى) إشكاليات أو أحداث طرحت في هذا الكتاب .

هذه القضايا نوجزها فيما يلي :

(١) أيديولوجية الفردية : مؤامراتها وأسرار قوتها :

* الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا ، وذلك مثل :

- استعمال الأقمار الصناعية في زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبا الحرة .
- التحويلات اللحظية للأموال (مثلما حدث في أزمة المكسيك وشرق آسيا)

* مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية في دول شرق آسيا ، وتمثلت هذه المجابهة في أمرين رئيسيين ، الأول هو تجاهل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنموذج الشرق آسيوي ، عند إعطاء الوصفات والنصائح لسائر دول العالم الثالث ، والأمر الثاني هو النجاح في التشبيك (أو الربط) البانولوجي (أي المرضي) بين «اللاعيب» الغربية لأسواق الأموال من ناحية والتجارب التنموية في دول شرق آسيا من ناحية أخرى . وهنا نلاحظ أن اليابان كانت الأقل تضرراً ، وهي التي كانت الأقل أيضاً في السماح لرأس المال الأجنبي في التغلغل إلى التنمية اليابانية في مراحل البناء الأولى (الخمسينيات / الستينيات) حيث كانت اليابان تفعل العكس (عكس النصائح الغربية) .

* تمركز الرأسمال الأجنبي في البلدان المتقدمة والحفاظ على التكنولوجيات العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

* القدرة على التصحيح الذاتي بناء على الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا في الاستحواذ على أسواق عالمية ، وقد تجلّى ذلك في عدم تردد مؤسسات كبرى في الولايات المتحدة ، في استخدام تقنيات إدارية قادمة من الشرق و بلدان أخرى . ونقص الذات جعل الإدارة أقرب إلى الجماعية سواء على مستوى العمل اليومي (مثل دور العاملين في الإدارة) أو على المستوى الاستراتيجي الكبير مثل إنشاء تجمعات لشركات (كونسرتيوم) .

* تصدير التسلية من منظور تجاري أمريكي إلى كل أنحاء العالم (حيث صناعة التسلية في أمريكا هي الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالفضاء) ، ومن خلال تكنولوجيا التسلية يتم التعامل (سلباً أو إيجاباً) مع ثقافات الغير .

* الكسب المالى من الحرب (حيث تشير التقديرات إلى قدرة الولايات المتحدة على كسب ١٤ مليار دولار من الحرب مع العراق) .

* استلاب العقول من الدول النامية (أو استلاب عقول الدول النامية) ، وربما تتمثل أحدث مظاهر ذلك فى استلاب عقول الآلاف من المبرمجين المهرة ومحلى ومصمى النظم .

(٢) السباق العالم ثالثى من أجل التخلف - سباق الدول النامية فى اتجاه مضاد للكوميونيتاريانية :

بينما المتقدمون (فى الولايات المتحدة وغيرها) يستعيرون ويطبِقون أساليب كوميونيتاريانية لتصحيح الأوضاع واسترجاع التقدم أو الحفاظ عليه (مثل إنشاء الكونسرتيوم والتحالفات الاستراتيجية ، ومثل تطوير الإدارة لتكون أكثر جماعية) ، إذا بأعضاء فريق العالم الثالث (الدول النامية) يتسابقون (طواعية أحياناً) فى تطبيق أكثر أساليب الأيديولوجية الفردية تشدداً (بيع شركات لمستثمر وحيد - تقليص العمالة - الابتعاد كلية عن إنشاء تحالفات استراتيجية صناعية - السوق الحر تماماً دون اعتبار لقدرة منخفضى أو متوسطى الدخل على التأثير فى مسار أمور السوق - عدم الربط بين « مثلث الجودة والأسعار والقيمة »^(*) فى إطار المصلحة المتكاملة للملايين من شعوب الدول النامية - والجري والتسابق وراء معايير السوق العالمية (بشكل مطلق) دون وضع أولويات مرحلية تأخذ فى الاعتبار المصالح الحرجة لشعوب هذه الدول ... إلخ) .

(٣) الكوميونيتاريانية بين الديمقراطية والذرائعية :

فى آخر جزء من الكتاب (والى حد ما عكس ما ورد فى بقية الأجزاء) أشار المؤلف إلى أن المجتمع الكوميونيتاريانى ينشأ إما بالديمقراطية أو بالإجبار (١٢) ، وفى تقديرنا أن المجتمع الكوميونيتاريانى لا يتكون أبداً بالإجبار (كوسيلة أو سياسة) وإنما يتكون من خلال التكامل والتوازن بين الحقوق والواجبات ، طبقاً لمسار وأهداف الكوميونيتاريانية ، التى تتحدد فى إطار مجتمعى . وفى ظننا هناك حاجة من مفكرى العالم لحل معضلات من شأنها التداخل overlapping بين الكوميونيتاريانية والديكتاتورية .

(*) م. ر. حامد - محاضرة فى الاجتماع الأول لمجموعة دول الـ ١٥ بخصوص المواصفات القياسية والجودة - نيودلهى - يناير ١٩٩٨ .

(٤) ماذا بعد دراما الصعود والهبوط فى المعجزات الآسيوية :

لقد حدث الصعود (وبشكل واضح) من خلال ركائز مجتمعية ، ظهرت بأشد وأرقى ما يمكن فى اليابان ، وذلك عندما رفضت اليابان نصائح المستشارين الأمريكيين الذين وفدوا إليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتقديم النصح والمشورة، كجزء من مساهمات أمريكية رسمية لإزالة آثار الحرب .

لم تكن اليابان تقصد الرفض لمجرد الرفض فقد كانت لديها «رؤيتها» هى ، و«مقاصدها» هى ، والتي بنيت على أسس وطنية ، وفى إطار «فكر يابانى محض» يستوعب (ويتفاعل مع) مجريات أمور العالم . لقد تفوقت اليابان على الولايات المتحدة وعلى سائر الدول الغربية ، فى امتلاك النصب الأكبر فى السوق العالمية فى الكثير من منتجات التكنولوجيا العالية . ومن بعد اليابان أتت الدول الأخرى فى شرق آسيا ، كوريا .. سنغافورة .. إلخ ، ولكن كانت الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة منذ حوالى العامين ، والتي لجمت وعوقت تقدم دول شرق آسيا ، وسببت فيها انهيارات اقتصادية جسيمة ، فضلاً عن محاصرة اليابان (إلى حد ما) .

ما السر وراء ذلك ؟ يكمن السر ببساطة فى أن أقطاب وجيوش الأيديولوجية الفردية كانوا دائمى التريص بالتقدم الذى كان يحدث فى شرق آسيا (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى) ، ليس بمجرد الدعوة الملحة لاتباع الأساليب الفردية وكسر الكوميونيتارانية (والتي يمكن اعتبارها - إلى حد ما - اختراعاً آسيوياً) ، ولكن أيضاً بتشبيك عملى وحقيقى (وربما يكون تأمرىاً) مع الآليات المغامرة أو الخادعة فى أسواق المال الغربية . لقد «بلعت» مجتمعات دول شرق آسيا الطعم ، وكان قدر النجاة من الأزمة يرتبط بمقدار الابتعاد العضوى بأدوات ومخالب الاضطراب فى سوق المال الغربى (القروض والمضاربات ... إلخ) . والآن ، ماذا بعد ، .. ماذا عن مستقبل تقدم هذه الدول ؟ .. فى تقديرنا أن مجتمعات دول شرق آسيا قد أضافت - الآن - إلى خبراتها السابقة ليس فقط رصيد تكنولوجياً ورصيداً إدارياً (فى التنمية الوطنية) . ولكن أيضاً رصيد أكبر وأشد فى مقاومة إغراءات آليات الفردية الغربية (خاصة تلك الأمريكية التقليدية) .

(٥) احتياجاتنا المجتمعية (أو الكوميونيتارانية) فى الدول النامية لمن

نترك تحديدها ؟ :

أمر مثالى أن تكون آليات العولمة موجهة «كوميونيتارانيا» لمصلحة جموع شعوب الدول النامية . لكن لا خبرة التاريخ ولا المفاوضات العنيفة فى جولة أورجواى (والتي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية) ، ولا حتى المحادثات المتفرقة للشراكة

بين دول الشمال ودول الجنوب تؤكد الإمكانية التلقائية لذلك . فكيف يمكن أن يكون مستقبل شعوب الجنوب فى إطار ، ومن خلال مسار العولمة ؟ هل تترك الأمور للشركات متعددة الجنسية والتي - فى العادة - توجه استثماراتها لمصالحها ، وحتى - فى أحيان كثيرة - ليس لمصالح البلدان الأم ؟ نحن بحاجة أن نحدد احتياجاتنا محلياً ووطنياً وإقليمياً وجنوبياً فى إطار كوميونيتاريانى حقيقى ، بحيث يخلق هذا التحديد الأصيل للاحتياجات إمكانية حقيقية وقوة دفع لجعل العالم أكثر كوميونيتاريانى ، أو بمعنى آخر - لجعل مصالح متعديات أو متعددات الجنسية تتحقق فى الإطار الكوميونيتاريانى الكوكبى (*) وليس العولمى (*). فى هذا الخصوص هناك حاجة لفكر عالم ثالثى .. فكر تكون غايته تحقيق المصالح الغائبة لثلاثة أرباع سكان الكوكب . من أجل ذلك هناك حاجة إلى الكثير من جهود المفكرين والعلماء فى العالم الثالث والعالم المتقدم على السواء .

د. محمد رؤوف حامد

ديسمبر ١٩٩٨

(*) هنا ننسب الإطار العولمى لما يجرى من قوى دفع وتربيطات حادثة وجارية فعلاً لجعل العالم قرية صغيرة فيها تشبيكات تؤدي إلى مزيد من الاتصال والتأثير ، بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى ومتعديات الجنسية) - ، وأما الإطار الكوكبى فتكون فيه الكوميونيتاريانية متأثرة باحتياجات شعوب الكوكب فى أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيعية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات لا شرعية للأقوى . نقصد أن العولمة افتعال وأفعال ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبية فهى جنوح إلى أخلاقيات عالمية universal ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل ، ومن منظور إنسانى محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكرياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً لعبور هذه المسافة .

مراجع (*)

- (1) Office of Technology Assessment, U.S. Congress, Multinationals And The National Interest (Washington DC : Government Printing Office, 1993).
- (2) Lawrence G. Franko, "Global Corporate Competition II : Is The Large american Firm An Endangered Species ?", Business Horizons, Nov.-Dec. 1991, 14.
- (3) Governance and Development, The World Bank, Washington DC, 1992.
- (4) Mahbub ul Haq, The Poverty curtain : Choices For The Third World, Pakistan : Ferozsons Ltd, 1983.
- (5) The East Asian Miracle : A World Bank Policy Research Report, Published for the Bank by the Oxford University Press, 1993 .
- (6) C. Fred Bergsten, The World Economy After The Cold War, California Management Review, Winter 1992, 52 .
- (7) Building a Competitive America, Competitive Policy Council, First Annual Report to the President and Congress, March, 1992 .
- (8) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty-First Century New York : Random House, 1993.
- (9) J. Hirschmier and T. Yui, The Development of Japanese Business 1600-1980, 2nd ed, London : George Allen and Unwin, 1982.
- (10) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, New York : Harper and Row, 1950 .
- (11) Michael Novak, The Catholic Ethic and the Spirit of Capitalism, New York : The Free Press, 1993 .

(*) اختيرت هذه المراجع كأهم المراجع الرئيسية الواردة في الكتاب .

- (12) George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., Ideology and National Competitiveness : An Analysis of Nine Countries Boston, MA : Harvard Business School Press, 1987.
- (13) Charles Hampden-Turner and Alfons Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism, New York : Doubleday, 1993.